واقع و متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي

الأستاذ: بوجردة الياسين*

ملخص

إن المجتمع العربي أصبح يتساءل عن مستقبل الأجيال القادمة خاصة أن الوضعية المتردية لأنظمة الحكم تستدعي التفكير العميق في وضع سياسات واستراتجيات إصلاحية جذرية .

من هذا المنطلق يحاول هذا المقال إبراز واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي.

Abstract

The Arab society is thinking and asking question about the future the next generations particularly as the situation of the governing systems is getting worse and needs a deep study about making radical political and strategic reforms.

From this backcloth this essay tries to make immerge the reality and necessities of the rational governing in the Arab world.

*أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا-جامعة جيجل.

مقدمـة:

إن الشيء الملاحظ في عصرنا هذا هو أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني صارت في تناقص وأكثر محدودية من أي وقت مضى وعلى النقيض من ذلك فالتحديات التي تواجه الدول والشعوب في تزايد مستمر ومعقد.

من هذا المنطلق أدرك السياسيون والاقتصاديون في العالم الغربي خطورة الوضع حيث شرعوا في البحث عن الأفكار الجديدة والأساليب الناجعة في توافق وتساند تام قصد تحقيق الأهداف المشتركة وفي شفافية تامة، وهذا من أجل السير العادي للحكومات واستقرار الدول ضمن حدودها مع ضمان حد أدنى من المخاطرة السياسية والإستراتيجية اتجاه العالم الخارجي من واقع العولمة والكوكبية التي أفرزت الكثير من الآثار السلبية والإيجابية.

إن هذه الدول أعطت فلسفة الحكم الراشد نوعا من التجديد بإعطاء المجتمع المدني حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والتثقيفية والتوعوية، فالجمعية من هذا المنطلق هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام وبعث حركية مجتمعية.

إن الدولة في إطار فلسفة الحكم الراشد قطب حيوي ديناميكي تسعى إلى الإصغاء إلى انشغالات الرأي العام خدمة للديمقراطية وهذا عن طريق حرية التعبير والشفافية والتعددية السياسية ومؤسسة قضائية قوية عادلة.

لقد استقر في يقيني منذ فترة ليست بالقصيرة أن التحولات المجتمعية في هذا البلد أو ذلك هي كما يقول الرياضيون المتغير التابع الذي تخضع لحركته في نهاية الأمر مجمل التطورات العالمية ولو أردتم تعبيرا آخر عن نفس المعنى. فان وحدة التحليل الأولية في عالمنا

المعاصر قد أصبحت العالم بأجمعه. حيث يكاد بل من المستحيل أن نستوعب ما يحدث في جزء أو أي جزء من العالم ونتفهمه تفهما كاملا ما لم ندرسه في ضوء مجمل الأفعال وردود الأفعال، بعبارة أخرى التناقضات التي تحدث على مستوى العالم كله.

لا يصدق ذلك مثلما يصدق ذلك على الوطن العربي بكل أنواعه المتردية اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا. ذلك أن الوطن العربي يصارع اليوم ويجابه أكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة معقدة وعميقة، رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة له.

وللآسف هناك مؤشرات موضوعية تجعلنا نعتقد أن الخروج من الأزمة ليس على المدى القريب ، فهذه الأزمة لها علاقة بطريق متشعب من الهزات الاستعمارية والسياسية والاقتصادية وهذا ما يؤكد عدم فعالية أنظمة الحكم التي كانت موجودة قبل الأزمة.

إن المجتمع العربي بقي وحده يقاوم لذغات تردي أنظمة الحكم وفسادها وجعلته يتساءل عن مستقبل الأجيال القادمة تحت هذا الوضع المتردي، فسياسة الإقصاء والتهميش للمواطن العربي من المشاركة في السلطة والتعبير عن آرائه و الاستخدام الأمثل لطاقاته في بناء وتطوير أمته انجر عنه هجرة رهيبة نحو العالم الغربي والتعبير بسلوكات عدوانية وعنيفة أحيانا عن آرائه، ‘إن فساد الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي أدى إلى تفاقم الآفات الاجتماعية التي توسعت وازدادت بشكل رهيب.

من هذا المنطلق كله ارتأيت تناول موضوع واقع و متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي بغية الوقوف على واقع الوطن العربي في خضم التغيرات العالمية السريعة، وأنا أعلم جيدا أنه من الأحسن لنا في هذه الفترة التي تتسم بتصاعد الاتجاهات وحركات راس المال الغربي والشركات المتعددة الجنسيات وشبكة الإعلام والمعلوماتية أنه لا بد لنا من تجاوز الجدل النظري العقيم في ممارسة رياضة دهنية حول

توصيف ما نعيشه الآن بقدر ما يجب علينا أن ندرس ونشخص ما يجري بالفعل على أرض الواقع وإدراكه وهذا كله لا يتأتى إلا عبر فتح المجال للشعب العربي للتعبير عن آرائه بحرية تامة والقضاء على منابع الفساد وهذا عن طريق تشيد واقامة أنظمة حكم عقلانية رشيدة على أسس ديمقراطية حرة ونزيهة وفي شفافية تامة.

وعلى هذا الأساس قسمت هذا البحث إلى العناصر التالية:

- الخلفية التاريخية للحكم الراشد.
- مفهوم الحكم الراشد.
- أسس الحكم الراشد.
- أطراف الحكم الراشد.
- أبعاد الحكم الراشد.
- واقع وخصوصية الحكم في الوطن العربي
- متطلبات و شروط نجاح الحكم الراشد في الوطن العربي.

1- الخلفية التاريخية للحكم الراشد.

يمكن تقسيم المرحلة التاريخية لبروز الحكم الراشد إلى مرحلتين أساسيتين هما :

أولا: الحكم الراشد في الفكر الإسلامي.

لا يستطيع احد أن ينكر بان التجربة الإسلامية تضمنت نموذجا ساطعا للحكم الراشد ونظرية سياسية متكاملة مهدت له , و لها القدرة على التكرر متى استوفت شروطها وهي العدل و الشورى الإسلامية.

أما على صعيد النموذج فأحسن مثال على دلك تجربة خلفاء الرسول علية الصلاة والسلام الذي اصطلح على تسميتهم بالخلفاء الراشدون ومن سار على دربهم من بعض الخلفاء و الأمراء والسلاطين اللذين

برزوا من بعدهم وقد شكلت هده المرحلة في مجملها حضارة كونية رفعت بمستوى البشرية إلى أعلى المراتب ومهدت لتجربة أخرى استفادت منها وخلفتها وهي تجربة الحضارة الغربية .[1]

إن كتاب الله وسنة رسوله(ص) هما بطبيعة الحال الركيزتان الأساسيتان لهذه النظرية غير أن ما تتسم به نصوص الكتاب والسنة في كثير من الأحيان في هذا المجال السياسي هو التركيز على القيم والمبادئ العامة والمقاصد يضبطها الناس ويستخرج منها ما يصلح لأحوالهم وظروفهم وأزماتهم.

وكان أول من بدأ التأسيس لنظرية الحكم الصالح هو عمر الفاروق رضي الله عنه الذي قال عنه الرسول (ص) "إن كان فيما مضى قبلكم من الأمم ناس محدثون وانه كان في أمتي هده عمر ابن الخطاب " . ولقد اتسم عمر رضي الله عنه بالموضوعية في حكمه والعقلانية والعدالة كما أن فترة حكمه تميزت بطول الأمد والاستقرار خلافا لفترة أبي بكر رضي الله عنه التي لم تتجاوز السنتين و النصف و التي إتسمت بحروب طاحنة مع المرتدين. إن الدراسة المعمقة في تاريخ الخلفاء والعلماء المسلمين و إسهاماتهم العلمية يبين لنا بشكل جليا هذه المرحلة التي تعد مرجعا أساسيا و عالميا للحكم الصالح و لتأسيس نظرية سياسية اجتماعية

متكاملة في الحكم الراشد ويكفي الإشارة هنا إلى مقدمة ابن خلدون و أبو إسحاق إبراهيم الشاطئ صاحب الموافقات ونظرية المقاصد ومن أبرز الأقطاب في هذا الفن أبو الحسن علي بن محمد الماوردي صاحب الإحكام السلطانية وغير هؤلاء كثيرون كأبي حامد الغزالي و أستاذه الجويني وابن تمية وابن القيم ومن نقل عن تجارب الأمم الأخرى في مسالة الحكم الصالح كابن المقفع الجهشياري و الماوردي نفسه.

وتعتبر الدائرة الإسلامية من أوسع الدوائر من حيث مجال الاجتهاد و الابتكار المتجدد ضمن الدوائر الأخرى كالعقيدة والعبادات وجوانب كثيرة من المعاملات حيث فترة الخلافة نفسها لم تحسم قضاياه السياسية الجوهرية والاجتماعية من خلال نصوص إلزامية بل تركت مجال الاجتهاد وعلى رأس القضايا مثلا قضية التولية أو ما يسمى في المصطلح السياسي المعاصر قضية التداول على السلطة حيث لم يستقر الخلفاء على طريقة واحدة في فترة الخلافة الراشدة كلها حيث اكتفى الرسول (ص) بالإيحاء.

ثانيا- الحكم الراشد في الفكر الغربي:

تضمن ميثاق الأمم المتحدة حصرا للمبادئ العامة التي يتعين أن توجه عملية تنظيم و إدارة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي كان في مقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

بيد أن الفهم الصحيح لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة والدي يتعلق بخطر التدخل في الشؤون الداخلية للدول لا يكمن إلا في سياق النصوص الأخرى المتعلقة بصلاحية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في المجالات المتعلقة بقضايا التنمية وحقوق الإنسان كانت التدخل الطبيعي الذي تحاول هده المؤسسات أن تلعبه الآن في مجال التبشير بالحكم الصالح ومحاربة الفساد.

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي دخل النظام الدولي الجديد مرحلة جديدة من مراحل تطوره اتسمت بتزايد نزعة القطب الدولي المنتصر للهيمنة على العالم و إدارة النظام الدولي الجديد وفق عقائده ومصالحه و أهوائه وفي سياق هده التحولات الدولية الكبرى تزايد اهتمام المؤسسات الدولية بقضايا التبشير بالحكم الراشد ودوافع كثيرة منها ما إيديولوجي وما هو سياسي ومنها ما موضوعي , وعقب انهيار المعسكر الشرقي سارعت دوله في تبني

آليات السوق وتوجهات إيديولوجية يطغى عليها الطابع الليبرالي و بدأت رياح التغير تهب على دول العالم الثالث ودفعت به إلى مراجعة الكثير من مقولاته الإيديولوجية ومواقفه السياسية التقليدية كما بدأت مراكز البحوث و أجهزة الدعاية الغربية تبشر بالانتصار النهائي للإديولوجية الليبرالية بشقيه السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية السياسية والاقتصادية القائمة على آليات السوق وكان من الطبيعي أن تعكس هده التحولات نفسها بشكل مباشر في توجهات و أساليب عمل المؤسسات الدولية في جميع المجالات.في هذا السياق الدولي برزت نزعة المؤسسات الدولية في لعب دور متزايد في مجال التبشير بالحكم الراشد والشفافية ومكافحة الفساد و كأنها جزء من عملية تحول سياسي و إيديولوجي اكبر يستهدف دعم نفوذ القوى المنتصرة في الحرب الباردة وملاحقة وتصنيف القوى المهزومة والتأكيد على أن هزيمتها كانت هزيمة فكرية و سياسية قبل أن تكون عسكرية وبتالي عليها أن تنجلي عن أطروحاتها الاديولوجية ومواقفها السياسية التقليدية وتبني أطروحات القوى المنتصرة ومواقفها وبهده الصورة تصبح المؤسسات الدولية اقرب ما يكون إلى أدوات تستخدمها القوى المنتصرة في حروبها الباردة والساخنة لتبثث ودعم مواقعها الجديدة المكتسبة وعلى صعيد أخر فقد كانت هده نتاجا طبيعيا للتغير الذي طرأ على هيكل توزيع القوى في النظام الدولي وتعكس بالتالي تزايد وزن و نفوذ القوى المنتصرة في الحرب الباردة داخل المؤسسات الدولية وتراجع وزن و نفوذ دول العالم الثالث داخل هده المؤسسات الدولية و كأنها مجرد مرآة تعكس خريطة توزيع القوى في النظام الدولي أو مجرد بنية فوقية تعكس توجهات ومصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي.

و إذا كانت الحرب الباردة قد خلقت بيئة دولية مواتية لجدب الانتباه إلى العوامل الخارجية التي تعرقل جهود التنمية في دول العالم الثالث فان انتهاء الحرب شكل وخلق بيئة مواتية لجدب الانتباه في الاتجاه المعاكس بالتأكيد على دور العوامل الداخلية في عرقلة وربما تخريب

هذه الجهود لكن ذلك لا يعني أن هذه العوامل كانت بعيدة عن دهن الباحثين والدارسين أو عن إدراك المسؤولين في المؤسسات الدولية.

فالواقع أن كافة المهتمين بشؤون التنمية سواء كانوا باحثين أو مسؤولين متابعين المشروعات التنمية التي تهتم بها الوكالات الدولية المتخصصة بالتمويل والمعونة الفنية كانوا على دراية تامة بضخامة وتنوع المشكلات الداخلية التي تعوق التنمية ولاسيما مما تعلق منها بالفساد وغياب سلطة القانون غير أن الصوت العالي والصخب لممثلي النظم الاستبدادية الفاسدة والمصالح الدولية المرتبطة بها طوال فترة الحرب الباردة على صوت القوى المطالبة بالإصلاح السياسي الاجتماعي باعتباره شرطا أساسيا وضروريا لاستكمال مقومات نجاح الخطط والبرامج التنموية في الدول النامية و لأنه كانت قوى سياسية واقتصادية محلية ودولية ساهمت في صنع ظاهرة الفساد الدولي وصاحبة مصلحة أكيدة في استمرار الأنظمة الفاسدة الحاكمة فقد أكد الاحتماء وراء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهده الدول إلى تقييد حركة القوى المحلية والدولية المطالبة بالقضاء على الفساد بأشكاله خاصة السياسي, حيث يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2004 أن الرئيس الاندونيسي السابق سوهارتو تمكن خلال فترة حكمه (1967-1998) من جمع ثروة تتراوح بين 15 و 35 مليار دولار, كما أن الرئيس الفيليبيني ماركوس تمكن خلال فترة حكمه (1972-1986) من جمع ثروة تتراوح بين 5 و10 مليارا دولار زيادة على نظامه القمعي المكبل للحريات كما أن الرئيس الزائيري الأسبق موبوتو سيسيكو تمكن خلال فترة حكمه من جمع ثروة تقدر بخمس مليارات من الدولارات.[2]

يمكن القول في الأخير أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في حماية الأنظمة الفاسدة هدا الدور النابع من سيطرة وهيمنة القوى الكبرى في العالم ساهم في تفشي وتفاقم الأنظمة الفاسدة في العلم الثالث لهدا كله نرى الولايات المتحدة الأمريكية تتغنى بالاصلاحات السياسية

في دول العالم الثالث لكن وفق مصالحها وما يتلاءم مع سياسيتها وهدا عن طرق إخضاع هذه الإصلاحات لمقاييس كمية وكيفية تصب في مصلحة النظام الأمريكي.

2- مفهوم الحكم الراشد .

انه هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم، بيد أنه هناك تقارب كبير في تعريفه ونورد أهم هذه التعاريف فيما يلي :

برز مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح " الحكومة" ثم كمصطلح قانوني 1978.ليستعمل في نطاق واسع معيرا عن تكاليف التسيير(3).

بناء على أساس هذا التعريف ليس هناك أدنى شك حول الأصل الفرنسي للكلمة.

فكلمة الحاكمية أصلها إنجليزي وهي مصطلح قديم أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أضحى من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية ويمكن شرحه بأنه طريقه تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة04

وقد فرض هذا المصطلح لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ والتطبيق المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع.

ويقصد بالحاكمية أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية إذن ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار.

إن مفهوم الحاكمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي وتهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم.

فمفهوم الحاكمية يرتكز على ثلاث أسس رئيسية:

- الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم أي فقدان مركزية وهيأة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.

- الأساس الثاني يبرز أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.
- الأساس الثالث يتصل ببروز شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

إنه في محاولتنا إيجاد تعريف موحد للحكم الرشيد نلاحظ انه هناك تداخل في المصطلحات وتوحد وتشابه في المدلولات والمعاني.

فهناك من يورد مصطلح الحكم الراشد وهناك من يورد مصطلح الحكم الرشيد.

لقد عرف البنك العالمي سنة 1992 الحكم الراشد بأنه الطريقة التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية, إذن فالحكم الراشد يتطلب عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في خدمة التنمية ذلك أن الحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وترقية حقوق الإنسان وحرية التعبير وبسط سيادة القانون.كما عرفه François Xarier Merrien : الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث الأعوان من كل طبيعة كانت و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض و تجعل مواردها و بصفة مشتركة و كل خبراتها و قدراتها و كذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديد للفعل القائم على

تقاسم المسؤوليات .من هذا المنطلق كله يمكننا تعريف الحكم الراشد بأنه مجموعة من القوانين والقواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم والحكم الراشد قائم على أساس دولة القانون والديمقراطية الحقة المشيدة على التعددية السياسية وحرية التعبير والرقابة الشعبية,

فا الحكم الراشد هو المرادف الحقيق للإصلاح العميق للدولة.

3- أسس الحكم الراشد.

تختلف الأولويات و المعايير من معايير سياسية , إقتصادية و إجتماعية و إدارية كما تختلف بإختلاف الجهات و مصالحها.[5] و تعد الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر شمولا و تضمنت تسعة معايير هي:

1- **المشاركة** : و تعني حق المرأة و الرجل بالتصويت و إبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج و السياسات و القرارات , و تتطلب المشاركة توفر القوانين التي تتضمن حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب و حرية الإنتخاب و التعبير , و الحريات العامة بالشكل الإجمالي ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة و لترسيخ الشرعية السياسية .

2- **حكم القانون** : و يعني مرجعية القانون و سيادته على الجميع من دون إستثناء إنطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي و هو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة و بين الدولة و المواطنين من جهة أخرى كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة و يحترم فصل السلطات و إستقلالية القضاء , و تؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة و المساواة بين المواطنين و هذا يتطلب وضوح القوانين و إنسجامها في التطبيق.

3- **الشفافية** : و تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها و فسح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة مما يساعد في إتخاد القرارات الصالحة في مجال السياسات

العامة و يبرز أهمية المعلومات الإحصائية علن السياسة المالية و النقدية و الإقتصادية بشكل عام و أهميتها في ترشد السياسات الإقتصادية و تعتبر الحكومة و المؤسسات الإقتصادية العامة و الخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات , حيث يجب أن تنشرها بعلانية و دورية من أجل توسيع دائرة المشاركة و الرقابة و المحاسبة من جهة و من أجل التخفيف من الهدر و محاصرة الفساد من جهة أخرى.

4- **حسن الإستجابة** : و يعني قدرة المؤسسات و الآليات على خدمة الجميع و تلبية حاجياتهم دون إستثناء.
5- **التوافق** : و يرمز إلى القدرة على التوسط و التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع و إن أمكن حول المصلحة العامة و السياسات العامة [6]
6- **المساواة**: و تهدف إلى إعطاء الحق لجميع الرجال و النساء في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسن أوضاعهم.
7- **الفعالية** : و تهدف الى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع وفق نتائج تستجيب إلى إحتياجات المواطنون و تطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد.
8- **المحاسبة** : ضرورة وجود نظام متكامل من المحاسبة و المسائلة السياسية و الإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة و لمؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص و القدرة على

محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة و خصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام و حماية الصالح العام من التعسف و إستغلال السياسيين .

9-**الرؤية الإستراتيجية** : و هي الرؤية المنطلق من المعطيات الثقافية و الإجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع و القدرات البشرية .

و بصفة عامة يمكن إيجاز أهم الأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد فيما يلي :

- ترسيخ الديمقراطية الحقيقية.
- التعددية السياسية المبنية على المنافسة السياسية النزيهة و احترام الآخر ومراعاة المصلحة العامة والقائمة على برامج طموحة واستشراقية ومراعية للقيم والسيادة الوطنية.
- الشفافية في تسيير دواليب والشؤون العامة للدولة.
- حرية التعبير والرأي التي تقوم بها وسائل الأعلام من خلال حرية الاطلاع واستقصاء وتبليغ المعلومات والأخبار.
- الرقابة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة ومختارة يشكل ديمقراطي حر ونزيه (البرلمان).
- المحاسبة التي تنشأ ويكون مصدرها سلطة قضائية قوية ومستقلة وحرة.
- هذه هي الفلسفة العامة التي يبني عليها الحكم الراشد الفعلي والحقيقي، والتي تساهم في خلق وإقامة دولة الحق والقانون.

4- أطراف الحكم الراشد .

إن الحكم غير الراشد أو السيئ هو الذي يفشل في الفصل الواضح و الصريح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة و بين المال العام و الخاص و يتجه نحو إستخدام الموارد العامة لمصلحة خاصة, و عليه توجد ثلاث روافد للحكم الصالح [7] :

- الدولة و المؤسسات الرسمية .
- المجتمع المدني.
- القطاع الخاص.

1- **الدولة و المؤسسات الرسمية** : يجب على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني و أن لا تقمع بل يجب إعطاء صلاحيات إدارية و مالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها و إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كانت في المؤسسات الرسمية مثل المجلس النيابي أو المجلس الإقتصادي أو الإجتماعي أو في هيئات و لقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل لقاء الدوري مع هذه الهيئات و الحوار معها حول السياسات العامة. و قبل الشروع في هذه الخطوات لابد من توفير الحريات العامة و إحترام حقوق الإنسان و سن التشريعات التي تحمي المرأة و تنصفها و ضمان حرية الإعلام و تطبيق مبدأ حكم القانون كما يمكن أن تصدر التشريعات و قوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية .

2- **المجتمع المدني** : إن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام و في كل القيم المشاركة المدنية و التنمية التشاركية , و على الرغم الكثير من الشوائب التي قد تعترض هذا النمو مثل طغيان الروابط التقليدية العائلية في عمل كثير من هذه المؤسسات إلى أن الضعف الرئيسي يتمثل في تراجع الحركات النقابية و الأحزاب السياسية لذلك يجب على هيئات المجتمع المدني أولا أن تغير من نظرتها التشكيكية للعمل مع الأجهزة الرسمية من جهة و العمل مع السلطة المحلية من جهة أخرى و أن تعتمد أساليب

إشارك المواطنين في العمل المشرك مع السلطة المحلية و الأجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة في إطار صنع السياسات العامة و في إطار الإشراك و المراقبة و المشاركة في تنفيذ المشاريع و عليها كذلك أن تعتمد الشفافية في عملها و لاسيما على الصعيد المالي و الإداري و أن تعتمد نظم المحاسبة و المساءلة الداخلية بما تتضمنه من إنتخابات دورية و تداول سلطة و عدم إستغلال النفوذ.

إن ضمان استمرار هذه المؤسسات و إنتاجيتها يكمن في القدرة على إستمرار إستقلاليتها و على تنوع مصادر تمويلها و على تطوير قدراتها وصولا إلى الإعتماد على الموارد الذاتية و بذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية الرعائية إلى منظمات التنمية و تساهم في الحكم الصالح 8

3- **القطاع الخاص** : يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دور كبير كشريك في الإدارة و هذا يتناسب مع المسؤولية الإجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته كما انه يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته و يستطيع توفير

الخبرة و المال و المعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني و كمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان و لتأمين التدريب و التعليم و المنح التعليمية , كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل و الحوار بين القطاع الخاص و مؤسسات الدولة فيما يخص التنمية و من أجل نجاح السياسات العامة و يستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات و هذا لقدرته على نشر المعلومات و إصدار الإحصائيات الدورية و تسهيل الحصول على المعلومات , و تبقى أخيرا العلاقة ضرورية ما بين

القطاع الخاص و الجامعات و مراكز البحوث و التطوير و التدريب لربط مخرجات التعليم بالحياة الحقيقية لسوق العمل و تأمين الوظائف و مكافحة البطالة التي هي أحد مسببات الفقر9

من هذه الدوائر المتقاطعة نلاحظ أن الحكم الراشد يتضمن الدولة من خلال إدراج القطاع الخاص و

المجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية البشرية فالمجتمع المدني يسهل تقاطع الفعل السياسي و الإجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بمشاركة في الأنشطة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و لكل واحد نقاط

ضعفه و نقاط قوته , بمعنى أنه هناك هدف أسمى لدعم الحكم الراشد يتطلب بالضرورة ترقية التقاطع البنائي بين الدولة , المجتمع المدني , القطاع الخاص.

5- أبعاد الحكم الراشد.

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال احكم الراشد تتضمن ثلاث أبعاد مترابطة و هي :

- البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها .
- البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة و كفاءتها و فعاليتها .

- البعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى حيويته و إستقلاليته عن الدولة من جهة و طبيعة السياسة العامة في المجالين الإقتصادي و الإجتماعي و تأثيرها في المواطنين من حيث الفقر و نوعية الحياة و علاقتها مع الإقتصاديات الخارجية و المجتمعات الأخرى من جهة ثانية.

تعتبر هذه الأبعاد الثلاثة أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , و تأثر هذه الأبعاد و تترابط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد فلا يمكن تصور إدارة عامة تعبة من دون إستقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين و لا يمكن للإدارة السياسية و حدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة, كما أن أهمية الدولة على المجتمع المدني و تغييبه ستؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة و مراقبة السلطة السياسية و الإدارية و محاسبتها و من جهة ثانية لا تستقيم السياسات الإقتصادية و الإجتماعية بغياب المشاركة و المحاسبة و الشفافية [10]

فالخطاب الصارم الذي يصدر عن الأنظمة العربية بضرورة السير نحو الإصلاح و إقامة الحكم الراشد لن يجدي نفعا ما لم تصاحبه خطوات عملية في بناء الديمقراطية الفعلية التي تؤدي إلى التداول على السلطة, و بغير هذا تبقى هذه الخطابات مجرد تعبير عن نوايا ربما تكون صادقة أو مجرد تصريحات تسويقية تجميلية إتجاه الأطراف الخارجية أو الداخلية الضاغطة , فالإنسان يحتاج بطبعه لنقيضه لكي يصلح , و الحياة كلها لن تصلح إلا بسنة التدافع مصداقا لقوله تعالى " و لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض " *

فالبعد السياسي هو البعد الأساسي في الروابط الثلاثة التي يذكرها تعريف منظمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية على إعتباره يؤثر تأثير مباشر في الشرطين الآخرين بل هو شرط مسبق لهما بيد أن البعد السياسي وحده لا يكفي فلا بد من توفر إدارة عامة فاعلة ملتزمة بالإصلاح فكرا و سلوكا و أداء

فرشادة المشروع السياسي فأي بلد يريد الإصلاح و مستوى الأداء و الخدمة العالية التي تتميز بها الإدارة لابد أن يؤديان مباشرة إلى حصول نتيجة صالحة على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي, حيث تتحسن

أوضاع الناس و يشعرون بمتعة العيش في بلادهم و يتمسكون بها و لا يلجئون إلى مغادرتها و الهجرة إلى بلاد أخرى.

6- واقع و خصوصية الحكم في الوطن العربي .

بعد معالجتنا لمعايير وأسس الحكم الراشد الحقيقي والفعلي سوف نتطرق إلى مضمون الحكم الراشد الذي يحاول الغرب تصديره للعالم الثالث عامة والوطن العربي خاصة وهذا حتى يحكم قبضته على ثروات الأمة العربية ويجعله قاعدة خلفية ومورد لا ينفذ لتموين وتطوير اقتصاده.

لا يخفى على أحد أن الوطن العربي " رغم تمثيله لحوالي 3.9 % من سكان العالم وامتلاكه 53.8 % من احتياطات النفط العالمي وحوالي 13.8 من الغاز الطبيعي وطاقة شمسية بلا حدود فضلا عن الفوسفات و الحديد وغير ذلك من الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية[11] ومناخ متنوع وأراضي خصبة من أجود الأراضي في العالم وطاقة شبانية هائلة ".

لكن في المقابل يتسم الوطن العربي بضعف المنافسة السياسية وسيادة سياسة القمع وحكم الأنظمة الفاسدة الاستبدادية, حيث يجب التأكيد على خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم من جهة حيث أن إدارة الحكم في هذه المنطقة أضعف من كل مناطق العالم الأخرى و هذا ما وضحته دراسة البنك الدولي و تقرير التنمية الإنسانية العربية في الخصائص التالية :

1- سيادة نمط الريفية و شبه الريفية التي تعتمد على موارد تأتي من الخارج و هذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع و بإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة و بتحصيل الضرائب من جهة أخرى كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.

2- سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الإحتواء القمعي و تضبط حركة المجتمع المدني و تصادر إستقلالية النقابات و الأحزاب من خلال آليات التهريب و آلية الضبط و السيطرة مع إستمرار دور متناقض للسياسات الإحتواء الإجتماعي عبر دولة الرعاية و التدخل.
3- ضعف بنية المؤسسات السياسة و الإدارية و غياب نظم المحاسبة و المساءلة في نظم حكمها و عدم الفصل بين العام و الخاص.
4- غياب دولة المواطن و مفهوم المواطنة حيث أن طبيعة الدولة و شرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام و المحكومين, بل يتأسس على المواطنة و الحقوق و الواجبات و هذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن و قيام الدولة على أسس العصبيات و التنظيمات القبلية و الطائفية و الجهوية و الدينية و غيرها مما يسبب أزمة الشرعية لكثير من هذه الأنظمة و يحرم المواطنون من حقوقهم فتقدم الدولة الخدمات و كأنها هبات ممنوحة من الحاكم و ليست حقوقا للمواطنين.
5- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية و الإدارة العامة و إزدياد العجز في الميزانيات و إرتفاع المديونية و إنخفاض الإنتاجية حيث تستعمل الدولة كمكان لتقاسم و توزيع الغنائم على حساب الإقتصاد الوطني و لقد إعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية أن نقص الحرية السياسية مسؤول بشكل مباشر عن فشل بناء الدولة الحديثة و فشل التنمية الإنسانية في المنطقة العربية.

زيادة على كل ما سبق فإن الوطن العربي يتسم بما يلي:

- غياب الوعي لدى الأفراد بسبب الجهل والأمية و القبلية , العشائرية والعرقية.
- أداء اقتصادي متردي مبني على مداخيل المحروقات انجر عنه البطالة المتوحشة والفقر المدقع.

- ضعف المؤسسات والجمعيات الممثلة للمجتمع المدني وسيادة المصلحة الخاصة على حساب مصلحة المجتمع بفعل تبعيتها لأنظمة الحكم وغياب الوعي الاجتماعي وعدم انتخابها واختيارها بطريقة نزيهة وحرة.

- غياب آليات قوية ومنظمة وسليمة تتعامل مع الفساد مما زاد في المحافظة على هياكل الأنظمة القائمة والنظم المسيطرة الحاكمة هذا الغياب صار آلية ومظلة تحتمي بها الأنظمة، هذا الفساد المتعدد الأنواع كانت له انعكاسات وخيمة على شعوب الأمة العربية التي أحست بالظلم والتعسف جراء عدم إشراكها في سلطة القرار وإتاحة لها فرصة حرية التعبير والآراء.

ومع الطفرة التكنولوجية المعلوماتية والإعلامية بدأت شعوب الأمة العربية تطل على مظاهر الاحترام والتقدير الذي تكنه البلدان الغربية لأفرادها من حرية وعدالة...

لقد استغل العالم الغربي هذا التفوق في شبكته المعلوماتية والإعلامية ليسوق مفاهيم للديمقراطية والحكم الراشد للامة العربية وساعده تردي الوضع العربي والإقصاء والتهميش للمواطن العربي والقمع للحريات في تغذية مشروعه النبيل ظاهريا الخطير باطنيا لأن الحكم الراشد بالمفهوم الغربي يحمل في طياته قوالب ثقافية غربية بحته ممزقة لذات العربية الأصيلة.

فالعالم الغربي يدعوا إلى إصلاحات سياسية وتغيير أنظمة الحكم العربية القمعية لكن لا أحد تساءل ما هو الحكم الراشد الذي يتغنى بها هذا العالم ما طبيعة الديمقراطية التي يريد نشرها في الوطن العربي؟.

إنه يشجع الأحزاب السياسية الموالية له ويدعمها ماديا وإعلاميا حتى تعتلي السلطة في الدول العربية، إنه ينادي بحرية التعبير وحقوق الإنسان بالحرية الاقتصادية والثقافية والإعلامية الإباحية ولكنه لا يخفى

على أحد أن الاقتصاد الحر القائم على المنافسة له آليات وشروط قصد دخوله والكل يدرك أن الاقتصاد العربي متردي غير منتج غير قادر على التنافسية.

إنه باسم حرية التعبير وحقوق الإنسان والحرية الثقافية يصبح للمواطن العربي يشاهد ويقرأ ويستمع إلى برامج ثقافية غربية تحمل قيم منافية للشخصية والثقافة العربية وليس بإمكان الدول العربية مجابهة هذا الغزو الثقافي لان الدول الغربية تملك شبكة إعلامية ومعلوماتية ضخمة تساعدها على تفكيك الثقافات المحلية بالسهولة وضرب جذور الكثير من المفاهيم والقيم العربية الأصلية.

إن الحكم الراشد الذي يريد العالم الغربي ترسيخه ونشره في الوطن العربي يحمل في باطنه قيم ومفاهيم غربية منافية للشخصية العربية الأصيلة، إنه يريد ديمقراطية مزيفة موجهة لخدمة مصالحه لأن الحكم الرشيد الفعلي والديمقراطية الحقيقية سوف تكشف الوجه الآخر للغرب، ولعل أكبر دليل على أن الغرب يخشى نجاح الديمقراطية في الوطن العربي هو كيفية تعامله مع انتصار حركة حماس في فلسطين واعتبارها حركة إرهابية رغم أن الشعب الفلسطيني اختارها بحرية تامة وتحت حراسة وشهادة ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

نعم لحرية التعبير ولحقوق الإنسان لكن لا لاختراق وتمزيق الشخصية والهوية العربية الأصلية.

إنه باختصار يريد العالم الغربي ديمقراطية للوطن العربي جاهزة وبقياسات محددة ومبرمجة سلفا حاملة للقيم الغربية وموجهة لخدمة مصالحه لا لمصلحة المجتمع العربي.

7- متطلبات وشروط نجاح الحكم الراشد في الوطن العربي.

إن من أهم وشروط إرساء الحكم الراشد في الوطن العربي هو القضاء على الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي وهذا من خلال ما يلي :

-الرجوع إلى السلم الاجتماعي والثقافي وتبعا لذلك السلم الاقتصادي لابد من تبني أسس الحكم الراشد في بعدها العالمي وتطعيمها بالأسس المحلية النابعة من أصالة وتقاليد المجتمع العربي.

وهذا قصد إعطاء ديناميكية أكثر للإنسان العربي ليكون عنصر وقطب أساسيا في التنمية الاقتصادية.

لابد من إصلاحات سياسية شاملة والتركيز على التعددية الحزبية وحرية الرأي وهذا لا يتم إلا عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتمخض عنها أنظمة تستند إلى الشرعية والقبول الشعبي.

ضرورة إقامة دولة القانون التي تخدم الشفافية والمسؤولية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بالمشاركة وفق نظام لا مركزي لاتخاذ القرارات ودوما في نطاق الشفافية بعيدا عن التسيير القائم على المصالح الشخصية وهذا لا يتأتى إلا بخلق وإقامة سلطة قضائية قوية مستقلة حرة لأنها الكفيلة بكبح والحد من التجاوزات ومحاربة الفساد.

- تنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها لتكون أداة فعالة في مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية.

- إشاعة قيم التسامح والتضامن وحرية التعبير واحترام الآخرين وهذا عن طريق تعزيز قوي للقيم العربية الإسلامية الأصيلة وتحويلها لواقع معاش وليس التغني بها فقط واستغلالها في مأرب ومقاصد.

- التمكن من الثروة المعلوماتية والإعلامية والتطور العلمي ووسائل الاتصال الحديثة لأن أفضل وسيلة لحماية حدودنا الثقافية هي بناء خطوط متقدمة في ثقافة الآخرين نبلغ من خلالها رسالتنا ونضفي على أنفسنا مسحة اللباقة الحضارية وعلى مثقفينا أن يوضحوا للناس و يقوموا بتوعيتهم بإبراز ما يجب فعله وما عليهم.
- تشجيع وحماية الحرية الإعلامية وجعل وسائل الإعلام تغطي كل جوانب الحياة وهذا لجعل الميدان الإعلامي أكثر ديمقراطية.
- وضع معايير موحدة وإعطاء مدلول ومعنى موحد لمصطلح الحكم الراشد في كل البلاد العربية.

- وجود منظومة قيمة تعكس ثقافة سياسية واعية تسهم في تحجيم الصراعات المختلفة المحتملة بين كل من الحكام والمحكومين وتحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية سليمة غير صراعية.

الخاتمــة:

وإذا كنا نشعر بقلق عميق إزاء الأوضاع التي يمر بها مجتمعنا العربي فإننا بدأنا بالفعل ندرك خطورة التردي السياسي و الاقتصادي الاجتماعي الذي لم نعره الاهتمام الكافي في السابق، فعلاوة على اتساع نطاق الخلافات العربية وتعقد المشكلات الاجتماعية، بدأ الرابضون معنا في قاع السلم يتجاوزوننا حيث عرف العالم الثالث في بعض الدول بروز ديمقراطيات فتية وبدايات لإرساء الحكم الراشد ومع تيار العولمة الذي يتحكم في مساره الأقوياء ويعملون على تحديد دور وحركة شعوب البلدان النامية في مجرى الحياة والتاريخ، أضحى من الملائم إلى أن نشير أن الوقت حان لتشخيص وحل مشاكلنا واستغلال إمكانياتنا وقدراتنا بطريقة عقلانية ورشيدة لدخول عالم التنمية الشاملة وبلوغ الرقي والتطور الاقتصادي.

إن مفتاح التطور والتنمية الاقتصادية العربية الشاملة ممثل في إرساء الحكم الراشد وفلسفته القائمة على العقلانية والتسيير الحكيم لأجهزة

الدولة قصد تجاوز معوقات التكامل الاقتصادي والشراكة في العالم العربي عموما.

وإذا كان هذا هو حاضرنا فإن المستقبل هو الحصيلة التراكمية للماضي والحاضر، وحين نحاول استشراف مستقبل الوطن العربي فان علينا أن ندرك منذ الآن أنه سيكون ثمرة ما نفعله أو ما لا نفعله منذ الآن.

عليه لابد من الاستفادة من مبادئ الحكم الراشد لحل مشاكل المجتمع العربي ومشكلة التنمية كما لا ينبغي للوطن العربي أن يقبل النماذج المقبولة والمفخخة المملاة من أطراف متعددة لا تعرف الواقع العربي وإنما العودة السريعة لجذور و أسس وقيم الأمة العربية عبر التاريخ فأسس الدولة الجزائرية مثلا : عند الأمير عبد القادر وابن باديس في استقراء الفعل والتصور لبناء الدولة أثبت جدارة تفوقهما في تقديم مقاربة حول الحكم الراشد لا على المستوى المحلي بل في إطار عالمي كفيل بخلق مجتمع دولي تسوده الحرية الحقيقية والشفافية والديمقراطية الحقيقية النابعة من الفطرة الحسنة للإنسان.

****

الاحالات

(1). عبد الرزاق مقري الحكم الراشد و آلية مكافحة الفساد , البصيرة للبحوث و الدراسات العدد 10 ص 14.

(2). حسن نافعة الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، المستقبل العربي، المجلد 27 عدد 310, ديسمبر 2004 ص 91.

3) د. غالم جلطي ود. الأخضر أبو علاء عزي ، قياس الدولة من خلال الحكم الراشد ، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والحكم الراشد، 26-27أفريل 2005، جامعة معسكر، من تنظيم مخبر تسيير

الجماعات المحلية والتنمية المحلية ، المجلة الإلكترونية الجندول، ص
7. WWW.Uluminsania.nat/B15HTM
4) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
(5). تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2005 . www.UNDP.org
6-- حسن كريم ، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، المستقبل العربي ، المجلد 27 العدد 309 نوفمبر 2004
ص ص 37-38.

7- حسن كريم مرجع سابق ص 64

8- حسن كريم مرجع سابق ص 65
9- الأخضر عرزي ، غالم جلطي مرجع سابق ص 22.

-10- عبد الرزاق مقري , مرجع سابق , ص09.

*. القرآن الكريم سورة البقرة الآية 251 .
11- إبراهيم سعد الدين ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982، ص 49.

قائمة المراجع

1- **د. غالم جلطي ود. الأخضر أبو علاء عزي** : قياس الدولة من خلال الحكم الراشد ، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والحكم الراشد، 26-27أفريل 2005، جامعة معسكر، من تنظيم مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية ، المجلة الإلكترونية الجندول، العدد 2005/09/24 ، WWW.Uluminsania.nat/B15HTM

2- **إبراهيم سعد**: صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1982.

3- سلاطنية بلقاسم ، قيرة إسماعيل ، غربي علي، **المجتمع العربي** التحديات الراهنة وآفاق المستقبل منشورات جامعة قسنطينة 2000.

4- **مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع**: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي القاهرة 1999.

5- عبد الرزاق مقري , الحكم الراشد و آليات مكافحة الفساد , البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية العدد 10 , 2004.

6- حسن كريم , الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية , المستقبل العربي , المجلد 27 العدد 309 نوفمبر 2004.

7- حسن نافعة الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية, المستقبل العربي, المجلد 27 عدد 310, ديسمبر 2004.

8- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2005 . www.UNDP.org